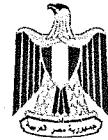


بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم القوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

١٠	رقم التبليغ:
٢٠١٧/١١٩	تاريخ:

ملف رقم: ٤٣١٣/٢/٣٢

السيد اللواء بحري / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

ثانية طيبة وبعد . . .

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٢٠) المؤرخ ٢٠١٤/٥/١٤ بشأن مدى إمكانية إعفاء الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي من مقابل التأخير في سداد القيمة المقررة بالترخيص الصادر لها والمقدرة بمبلغ (١٤٠٨,٧٠) ألف وأربعين مليون جنيه وسبعين قرشاً طبقاً لنص المادة الرابعة من الترخيص.

وحascal الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر رخصت للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بالانتفاع بمساحة (١٥) متراً مربعاً بميناء بورتوفيق بغرض إقامة مكتب لتزويد السياح بالمعلومات السياحية وذلك إعمالاً لأحكام قرار وزير النقل رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ المعدل بقراره رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد مقابل الانتفاع بالأراضي والمخازن المغلقة والجملونات المغطاة ومحطات الركاب والمجمعات الإدارية بالموانئ المصرية، ونصت المادة الرابعة من الترخيص على قيام المرخص له بأداء مقابل الانتفاع عند بدء الترخيص وفي أول يوليه من كل سنة بواقع (٢٦٦,٢٠) مائتين وستة وستين جنيهاً وعشرين قرشاً عن المتر المربع بالإضافة إلى ١٠٪ زيادة سنوية و ١٠٪ ضريبة مبيعات ويحيث تحسن فائدة تأخير طبقاً لسعر الفائدة المعلن من البنك المركزي في حالة عدم السداد في الميعاد المشار إليه عن المدة من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد.



مجلس الدولة
مركز المعاشرة - الجمعية العمومية
للسياحة، حقوق وتشريع

وإذ تأخرت الهيئة المصرية العامة للتشييط السياحي في سداد قيمة مقابل الانتفاع عن الميعاد المحدد بالترخيص حيث سددت القيمة في ٢٠١٤/٢/١٠ وذلك عن العام ٢٠١٣/٢٠١٤ استناداً إلى حالة الركود السياحي فقد فرضت الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر فائدة تأخير عليها قدرت بمبلغ (١٤٠,٨٧٠) ألف وأربعين وثمانية جنيهات وسبعين قرشاً وهو ما دعا الهيئة المصرية العامة للتشييط السياحي إلى التقدم بطلب لإعفائها من هذه الفائدة، فطلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفي: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٤ من ديسمبر عام ٢٠١٦ الموافق ١٥ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨ هـ؛ برئاسة السيد الأستاذ المستشار / أحمد على أبو النجا نائب رئيس مجلس الدولة رئيس اللجنة الثالثة من لجان قسم الفتوى بوصف سيادته أقدم أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين، نظراً إلى سفر السيد الأستاذ المستشار النائب الأول رئيس مجلس الدولة رئيس الجمعية العمومية في مهمة رسمية خارج البلاد؛ فتبين لها أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة (٦٦) منه على أن: "تخص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية: أ- المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة. ب-... ج-... د- المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الجهات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن اختصاصها بإبداء الرأي إعمالاً للبند (أ) من المادة (٦٦) المشار إليها لا ينعقد إلا إذا تمت الإحالـة إليها من أحد الأشخاص الذين حددـهم نص هذا البند على سبيل الحصر دون غيرـهم، وأن اختصاص الجمعية المنصوص عليه في البند (د) من المادة ذاتـها بإبداء الرأـي الملزـم في المنازعـات بينـ الجهاتـ التي حددـها النـصـ يفترض وجودـ نـزـاعـ علىـ حقـ مـالـيـ بـيـنـ جـهـتـيـنـ أوـ أـكـثـرـ، وـأنـ الطـرـيقـ الذـىـ رـسـمـهـ المـشـرـعـ لـفـضـ المناـزعـاتـ بـيـنـ تـلـكـ الجـهـاتـ هوـ الـبـدـيلـ عنـ اـسـتـعـمالـ الدـعـوـيـ وـسـيـلـةـ لـحـمـاـيـةـ الـحـقـوقـ وـفـضـ الـمنـازـعـاتـ بـيـنـهـاـ، وـبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ فإـنـهـ متـىـ ثـبـتـ أـنـ الـمـوـضـوـعـ الـمـطـلـوبـ عـرـضـهـ عـلـىـ جـمـعـيـةـ الـعـمـوـمـيـةـ لـأـنـ تـقـدـمـ لـهـ عـنـاصـرـ الـمنـازـعـةـ،



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٣١٣/٢٣٢

(٣)

فإنه يدخل في مجال طلب الرأي الذي يتعين إحالته من أحد الأشخاص الذين حدتهم المادة (٦٦) أ) وإنه يدخل في مجال طلب الرأي الذي يتعين إحالته من أحد الأشخاص الذين حدتهم المادة (٦٦) أ) المشار إليها.

وعلى هدى ما تقدم، ولما كان الموضوع الماثل والمطلوب عرضه على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا تتوفر له عناصر المنازعة، وأنه لا يعدو أن يكون طلب رأى ورد من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر ولم يرد من أحد الأشخاص المحددين حصراً بحكم المادة (٦٦) أ) من قانون مجلس الدولة فإن هذا الطلب يغدو غير مقبول لوروده من غير ذى صفة.

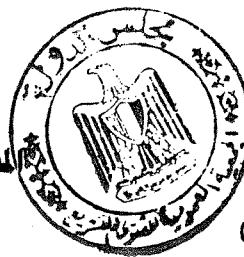
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم قبول طلب الرأى الماثل لوروده من غير ذى صفة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعريضاً في: ٢٠١٧/١

رئيس
اللجنة الثالثة
المستشار /
أحمد علي أبو النجا على
نائب رئيس مجلس الدولة



رئيس
المكتبة الفنية
المستشار /
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

معتز /

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
للساعي عن و والتضييق